



# غالبية حزبية وسياسية

## على الخلف



### «القومي»: مشروع باسيل مضاد لنهائية الكيان!

لا يزال الحزب السوري القومي الاجتماعي مصراً على موقفه في اعتماد قانون انتخابي جديد على أساس النسبية الكاملة واعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة، وهو صاحب المشروع الانتخابي الأول بهذه الصيغة، وتقدّم به إلى مجلس النواب في عام 1998. وفيما يبدي الحزب انفتاحاً في تقسيم الدوائر إذا تعذر اعتماد لبنان دائرة واحدة مع التمسك بالدوائر الكبرى لمنع مذهب الانتخابيات أو تطييفها، يرفض الحزب رفضاً قاطعاً أي قانون انتخابي على أساس طائفي أو مذهبي مثل القانون الأرثوذكسي. ويقول رئيس الحزب الوزير علي قانصو لـ «الأخبار» إن «الحزب لا يوافق على اقتراح القانون الأخير للوزير جبران باسيل، لأن هذا القانون يفرز اللبنانيين أكثر وأكثر إلى طوائف ومذاهب». وتشير مصادر قيادية بارزة أخرى في «القومي» إن «فكرة نهائية الكيان اللبناني التي يناهز بها التيار الوطني الحرّ، تتفكك في اقتراح باسيل الأخير، بحيث ينتخب المسلمون مسلمين والمسيحيون مسيحيين. وإذا كان لبنان، بحسب التيار الوطني الحرّ، وطناً نهائياً لجميع أبنائه، فالمفترض أن يُسهم جميع الأبناء بانتخاب جميع النواب، وهذا لا يتحقق إلا على أساس قانون نسبي يعتمد لبنان دائرة انتخابية واحدة».



### الشيوعي: لا لتعيين 128 نائباً

موقف الحزب الشيوعي اللبناني من قانون الانتخابات، وخاصة الصيغة التي طرحها الوزير جبران باسيل، «معروف»، يقول الأمين العام للشيوعي حنا غريب لـ «الأخبار» إن «كل الصيغ غير دستورية لأنها طائفية»، المطلوب من السياسيين الذين يعملون للاتفاق على قانون جديد «الالتزام بالمادة 22 من الدستور (التي تنص على أنه مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي، يُستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصرية)». أما في ما خصّ الإصلاح الانتخابي «فيجب إقرار قانون يعتمد النسبية على أساس لبنان دائرة واحدة»، من هنا، يأتي رفض «الشيوعي» لكل صيغ القوانين التي تُطرح «من أي جهة كانت»، والتي تهدف «إلى تعيين 128 نائباً».



### سامي الجميل: غير مقتنع به

لا يعتقد رئيس حزب الكتائب سامي الجميل، أن مشروع الوزير جبران باسيل «ببمضي. ومنذ البداية قلت إنني غير مقتنع به». يُفضل الجميل عدم اعتماد صيغ انتخابية «مُعقدة وصعبة. خيارنا الأول هو الدائرة الفردية، ولكن إذا كان هناك إصرار على النسبية، فنحن مع قانون الـ 15 دائرة الذي اتفقنا عليه في بكركي. لماذا طرح صيغ صعبة لقانون مُركب؟». الجميل يرفض أيضاً «اعتماد النظام الأكثرية إلا في الدوائر الفردية، وإلا فلا نكون نحقق التمثيل الصحيح في حين أن النسبية في الدوائر حيث تتعدد المقاعد تفتح، بالحد الأدنى، مجالاً لتمثيل الجميع». يرى الجميل أنه يجب «اعتماد وحدة المعايير. بالنسبة إلينا، المعيار هو ضمان صحة التمثيل للمجموعات وصحة التمثيل للتيارات والقوى داخل كل مجموعة».



### حتى «المستقبل» يرفض التصويت الطائفي!

رغم أن نادر الحريري، مدير مكتب الرئيس سعد الحريري، شارك في صياغة مشروع الوزير جبران باسيل، فإن اللافت أن مصادر رفيعة المستوى في «تيار المستقبل» وأخرى قريبة للغاية من الحريري، تجزم بأن طرح باسيل غير قابل للحياة. وقالت المصادر لـ «الأخبار» إن الاقتراح، ومنذ أن خرج إلى التداول، فقد جوهره، لأن النقاشات حوله تولد كل يوم تعديلاً جديداً عليه. ولفتت المصادر إلى أن التيار لم يرفض المشروع، لكنه لم يوافق عليه، وهو كغيره من القوى السياسية أبدى ملاحظاته عليه. وتتقاطع المصادر عند ملاحظتين اثنتين: الأولى، التصويت الطائفي، أي أن تصوّت كل طائفة لنوابها، وهذا الأمر رفضناه منذ طرح اقتراح اللقاء الأرثوذكسي». أما الملاحظة الثانية، فتأنيوية، وتتمثل في رفض فصل المنية عن الضنية. وترى المصادر أن النقاش، بالصورة التي يجري فيها حالياً، «لن يصل بنا إلى أي مكان».



### «المردة»: جمع سيئات كل القوانين

منذ اللحظة الأولى للكشف عن تفاصيل مشروع قانون الوزير جبران باسيل، «أعلننا رفضنا له»، يقول الوزير السابق يوسف سعادة. فمن وجهة نظر تيار المردة أن «هذا المشروع جمع سيئات كل القوانين المطروحة مسبقاً. أخذ الطائفية من الأرثوذكسي وأفرغه من النسبية. وسّع دوائر الستين وترك التصويت فيها على أساس الأكثرية. أما في النسبية، فقد شوهدت وحصر الصوت التفضيلي داخل القضاء». الأمر الذي يؤدي إلى «تعزيز الطائفية والإكثار من المحال الانتخابية». يرى سعادة أن مشروع باسيل هو «أسوأ القوانين التي طرحت، حتى الساعة». إضافة إلى الملاحظات السابقة عليه، «المشروع يهدف إلى إلغاء التنوع السياسي».



### نجاح واكيم: شيء لا يُطاق

يقول النائب السابق نجاح واكيم إن «مشروع جبران باسيل الأخير هو مثل مشروع باسيل الأول، وهو مثل جبران باسيل، شيء لا يُطاق. هذا عيب. ولا أعرف لماذا هذا الشاب المفروض أن يكون متنوراً، متعصب طائفياً إلى هذه الدرجة المزعجة». يرى أن مشروع باسيل «لا يُغيّر شيئاً في المعادلة وغير قابل للتطبيق. عملياً يجزّون البلد نحو الفراغ في السلطة التشريعية، وبالتالي في كل مؤسسات الدولة». يصف واكيم المشروع بأنه «فتنوي. أن تنتخب كل طائفة نوابها يعني بداية التقسيم وهدم الدولة». أما في ما خصّ النسبية في هذا المشروع، فهي من إجراءات تطبيق القانون. ولكن الأساس هو «هل الهدف من القانون وطني أم طائفي؟ حين يكون القانون طائفيًا، النسبية لا تُفيد، بل على العكس».

### «الجماعة الإسلامية»: يكرّس النظام الطائفي

تفضّل «الجماعة الإسلامية» اعتماد «النسبية الكاملة على أساس لبنان دائرة واحدة، أو الأقرب إليها». هذا ما يؤكده رئيس المكتب السياسي للجماعة، النائب السابق أسعد هرموش. وفي حديث إلى «الأخبار» رأى أن «طرح الوزير جبران باسيل الأخير يحتاج إلى منجم لفهم معييره»، مشيراً إلى أن «الجماعة لا تؤيد القانون المختلط». وأشار هرموش إلى أن «ما ينطلق منه طرح الوزير باسيل لجهة انتخاب كل طائفة نوابها، يكرّس النظام الطائفي، وهو مخالف للدستور ولصيغة العيش المشترك، وكل ما اتفق عليه بين المكونات اللبنانية». وفيما لفت هرموش إلى أن «الطرح الأرثوذكسي أكثر ما يناسب الجماعة، لكننا نرفضه للأسباب التي ذكرناها». ورأى هرموش أن «التسريبات التي تم تداولها عن تأييد الرئيس سعد الحريري للنسبية الكاملة، وكذلك حزب الله وحركة أمل، وحتى رئيس الجمهورية، يضع قانون باسيل خلفنا».